الأمم المتحدة

A/C.4/60/SR.22

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
27 January 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس المؤقت: السيد ..... (أذربيجان)

وفيما بعد: السيدة أنغيانو رودريغيز (نائبة الرئيس) ..... (المكسيك)

وفيما بعد: السيد أليف ..... (أذربيجان)

المحتويات

البند ٣١ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-58961 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٣١ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي العربية (A/60/294-297 و A/60/380)

١ - **السيد كارياوسام** (سري لانكا): عرض، متحدثا بوصفه رئيسا للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، تقرير اللجنة (A/60/380)، وقال عنه إنه يستند إلى بيانات مباشرة عن الظروف السائدة في الأراضي المحتلة وقد أدلى بهذه البيانات شهود من الأراضي تم الالتقاء بهم في بلدان أخرى في المنطقة أثناء الرحلة الميدانية التي قامت بها اللجنة الخاصة. ونظرا للاتجاه مؤخرا نحو إجراء حوار وتعاون، ينبغي أن تعيد إسرائيل النظر في سياساتها التي دامت ٣٧ سنة والتي تتمثل في منع أعضاء اللجنة الخاصة من الدخول إلى الأراضي المحتلة.

٢ - وعلى الرغم من التطورات السياسية الإيجابية الأخيرة، يعطي التقرير صورة مقلقة عن انتهاكات إسرائيل الخطيرة والمستمرة لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال. وليس الاحتلال العسكري أقل قسوة فإغلاق الأراضي، ونقاط التفتيش، ومصادرة الأراضي والموارد المائية، وهدم المنازل مستمرة بدون هوادة.

٣ - والواقع أن الجدار الفاصل الذي تبنيه إسرائيل لا يعرقل حرية حركة الفلسطينيين فحسب بل إنه يؤثر أيضا على هويتهم الوطنية وينتهك مطالبهم الشرعية في الأرض وحقوقهم في الحصول على سكن وغذاء وحياة عائلية وتعليم ورعاية صحية كافية. وبسبب الجدار، يفقد الفلسطينيون سيطرتهم على موارد استراتيجية رئيسية مثل الماء والطاقة. ولم يعد من الممكن الحصول على الرعاية الصحية الاعتيادية، كما أن استكمال بناء الجدار لن يسمح إلا إلى ٣٩ في المائة من الفلسطينيين بالوصول إلى المرافق الصحية، بعد أن كانت النسبة ٨٧ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حالة التأخير عند نقاط التفتيش عند الجدار تشير إلى نمط متعمد لعرقلة الدراسة الاعتيادية، لا سيما بالنسبة للطلاب الجامعيين. كما أن القيود المفروضة على الحركة خلقت بطالة متزايدة وفقرا متزايدا أثر على النساء والأطفال أكثر مما أثر على فئات أخرى، مما أدى إلى انعدام الأمن الغذائي، وتدهور في حالة التغذية.

٤ - وهناك تقارير مقلقة تفيد بأن عددا يصل إلى ٥٠٠ ٨ من الفلسطينيين، بمن فيهم مئات من النساء والقصّر محتجزون في السجون الإسرائيلية حيث يتعرضون على ما يزعم إلى معاملة مهينة وقاسية، بما في ذلك التعذيب. وبالإضافة إلى ذلك، يتم حجز عدة مئات آخرين إلى أجل غير مسمى في الاحتجاز الإداري، مما جعل من الصعب للغاية لمحاميهم الالتقاء بهم وتمثيلهم.

٥ - وفي الجولان السوري المحتل، من المقرر توسيع نصف المستوطنات الإسرائيلية، ويتم تشجيع مستوطنين جدد على الانتقال إليها. ولا يسيطر المواطنون السوريون في الجولان إلا على ٢٠ في المائة من إمدادات المياه. كما أن الألغام الأرضية المزروعة من القرى والحقول تشكل خطرا مستمرا، بالإضافة إلى أن موقع النفايات النووية الإسرائيلية بالقرب من الحدود الإسرائيلية يشكل تهديدا إيكولوجيا.

٦ - وإذ إن حالة حقوق الإنسان تتدهور، وانعدام ثقة السكان الفلسطينيين تتعمق، من الأساسي بالنسبة لإسرائيل والسلطة الفلسطينية اتخاذ كل إجراء ممكن لبناء الثقة بين الفئات وفيما بينها، على أن يكون الحل القائم على دولتين هو هدفها. وفي نفس الوقت، من الأساسي وضع حد لجميع

أشكال العنف المنظم، والإرهاب، والتخويف، والمضايقات الصادرة عن أي من الجانبين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٧ - وأضاف أن التوصيات الواردة في التقرير تشبه التوصيات المقدمة في السنة السابقة، ولكن يجب على الجمعية العامة أن تجد طرقا مبتكرة لضمان حقوق الشعب الفلسطيني وغيرهم من العرب في الأراضي المحتلة. ويجب أن تجدد ولاية اللجنة استجابة للواقع ولأماني الشعب الفلسطيني.

٨ - **السيدة رشيد** (المراقبة عن فلسطين): أيدت تقرير اللجنة الخاصة ووجهت النظر أيضا إلى تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ (A/60/271)، ويؤكد هذا التقرير النتائج التي توصلت إليها اللجنة الخاصة. وكان الوجود الوطني للشعب الفلسطيني مهددا طيلة الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة إلى انتهاك حقوق الإنسان الجماعية والفردية الخاصة بهم بصورة منهجية. وأضافت أن عددا من أحكام القانون الدولي بما في ذلك القانون الإنساني وقانون الإنسان انطبقت على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ البداية وهي: اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، والعهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل.

٩ - وخلال السنوات الخمس الماضية، ازدادت انتهاكات حقوق الإنسان ازديادا هائلا من حيث حجمها وشدتها، مما أدى إلى وفاة أكثر من ٥٧٠ ٣ فلسطينيا وجرح أكثر من ٤٠ ٠٠٠. ومما يثير قلقا أشد ثقافة عدم تعرض القوة القائمة بالاحتلال لأي عقاب على الإطلاق، علما بأن هذه القوة وفقا للتقارير الموثوقة حققت في أكثر من ٥ في المائة من الوفيات بين المدنيين الفلسطينيين غير المسلحين التي تمت على يد قواتها العسكرية. وفي نفس الوقت، ازداد العنف من جانب المستوطنين الإسرائيليين المسلحين غير الشرعيين ازديادا ملحوظا. ولا تزال هذه الجرائم ترتكب دون أن يلقى مرتكبوها عقابا، في إطار السياسة غير المعلنة التي تتبعها القوة القائمة بالاحتلال وتتمثل في التهاون معهم مما شجعهم على ارتكاب مزيد من الهجمات.

١٠ - وبالإضافة إلى ذلك، يتعرض كل يوم كل فلسطيني لإذلال منهجي من جانب السلطة القائمة بالاحتلال. فمثلا، أدت القيود المفروضة على الحركة عند أكثر من ٦٠٠ تفتيش موضوعة في كل أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، إلى مستويات متصاعدة من الفقر والبطالة، مما سبب في تفاقم الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتردية أصلا حيث إن انعدام الأمن الغذائي هو الواقع القاسي أصلا الذي يتعرض له ٤٠ في المائة من السكان. وما زالت التأخيرات عند نقاط التفتيش تعرقل أو تحول دون الوصول إلى الوظائف والمدارس ومرافق الرعاية الصحية والأماكن المقدسة والحصول على إمدادات الغذاء والمياه النقية بصورة كافية. وأدى في بعض الحالات عدم توفر الرعاية الطبية الطارئة إلى الوفاة.

١١ - وإسرائيل مستمرة في الاحتجاز والسجن غير الشرعي في سجونها لآلاف من الفلسطينيين، ويتعرض كثير منهم للمضايقات الشديدة، والإساءات الجسدية، إلى حد التعذيب. ولا تمنح لهم إلا فرص محدودة للاتصال بالعالم الخارجي، بما في ذلك أسرهم وممثلوهم القانونيون، كما يتم احتجازهم في ظروف متردية وغير صحية وقاسية. ويتم حجز أكثر من ٦٠٠ من المساجين بدون محاكمة.

١٢ - وأضافت أن التدمير الواسع النطاق للمنازل والممتلكات في كل أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، مستمر بلا هوادة، كجزء من جهود إسرائيل لاستعمار مزيد من الأرض الفلسطينية، لا سيما عن

طريق بنائها غير الشرعي للجدار الفاصل وتوسيع شبكتها من المستوطنات الاستعمارية غير القانونية، والطرق الالتفافية. ومما يثير قلقا خاصا خطة إسرائيل غير القانونية لتقسم الضفة الغربية إلى نصفين من خلال بناء آلاف الوحدات السكنية في ممر يقع بين القدس ومستوطنة في الضفة الغربية، مما سيمنع بشكل فعال حركة الفلسطينيين ويعزل كذلك القدس الشرقية عن بقية الأرض الفلسطينية.

١٣ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، أعلنت محكمة العدل الدولية أن بناء الجدار الفاصل يشكل انتهاكا للقانون الدولي. ومع ذلك، وبدلا من هدم الجدار ودفع تعويضات عن الأضرار التي حصلت، تستمر القوة القائمة بالاحتلال في مصادرة الأرض في الضفة الغربية من أجل مواصلة بناء الجدار، لا سيما في القدس الشرقية المحتلة. والمسار المخطط للجدار يجعل طوله ضعف خط هدنة عام ١٩٤٩ أو الخط الأخضر، ويهدف بشكل واضح إلى أن يكون حدود دولة إسرائيل. ويجد مئات من المدنيين الفلسطينيين أنفسهم محصورين داخل الجدار، ويجد آلاف آخرون أنفسهم مسجونين بشكل فعال بين الجدار والخط الأخضر. وإن إسرائيل، ببنائها الجدار، تحدد أيضا من جانب واحد الحدود الدائمة للدولة الفلسطينية المقبلة، التي لن تتمتع بالسلامة الإقليمية ووحدة الأرض. وبناء على ذلك، لن يكون الحل القائم على دولتين ممكنا، إذ لا يمكن التوفيق بين استعمار الأرض الفلسطينية وعملية السلام.

١٤ - وبالنسبة لموضوع غزة، ترى السلطة الفلسطينية أن إزالة المستوطنات غير القانونية وانسحاب القوات المحتلة الإسرائيلية خطوة هامة نحو إنهاء الاستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية. ومع ذلك، فإن فك الارتباط الإسرائيلي من جانب واحد لم يضع في الاعتبار المشاغل الفلسطينية، وترك كثيرا من المسائل — مثل نقاط العبور عند الحدود والربط بين الضفة الغربية — بدون حل. فلا يمكن لقطاع غزة المعزول أن يتمتع باستدامة اقتصادية أو سياسية. وينبغي اتخاذ خطوات مماثلة في الضفة الغربية، بما في ذلك التنفيذ الفوري للتفاهم السياسي الأخير وتنفيذ خارطة الطريق، والاستئناف الفوري للمفاوضات حول قضايا الوضع النهائي. فانسحاب المستوطنين اليهود من غزة لم يغير الوضع القانوني لغزة بوصفها أرضا محتلة، كما ينبغي لإسرائيل أن تعتبر فك الارتباط فرصة لإنعاش عملية السلام بدلا من استغلاله كطريقة لاستكمال الضم الفعلي لمناطق واسعة في الضفة الغربية.

١٥ - ولدى الأمم المتحدة بصفة خاصة مسؤولية دائمة حاسمة للتأكد من أنه يتم حل قضية فلسطين من جميع جوانبها بشكل مرضٍ، وإيجاد طرق مبتكرة تهدف إلى تحقيق هذه النتيجة. ويجب على الأمم المتحدة أن تدعو الطرفين مرة أخرى إلى المفاوضات المتعلقة بتنفيذ خارطة الطريق وتحقيق التسوية النهائية والسلمية القائمة على دولتين، استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

١٦ - **السيد مقداد** (الجمهورية العربية السورية): قال إن اللجنة الخاصة بوصفها العين التي تفضح جرائم إسرائيل أمام المجتمع الدولي يجب أن تستمر في عملها إلى أن تعود جميع الأراضي العربية المحتلة وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وإن أي إضعاف للجنة الخاصة من شأنه أن يساعد إسرائيل على تمويه استمرار ممارساتها وانتهاكاتها لحقوق الإنسان والقانون الدولي. وقد رفضت أصلا استقبال اللجنة الخاصة لمدة ٣٧ سنة. وعليه، من الأساسي أن تنظر الجمعية العامة في طرق مبتكرة لمساعدة اللجنة الخاصة على الوفاء بولايتها. وقد لجأت إسرائيل طيلة احتلالها للجولان العربي السوري إلى مختلف الطرق للاستيلاء على الأرض، ومحو هوية سكانها، وجذب المستوطنين وحرمان سكان الجولان السوري من جميع الحريات الأساسية وحقوق الإنسان. وحاولت أيضا ضم الجولان وفرض قوانينها وولايتها

القضائية عليه، على الرغم من أن مجلس الأمن أعلن أن هذه التدابير باطلة ولاغية وليس لها أي أثر قانوني. واستمرت إسرائيل من خلال سياساتها التوسعية وحملاتها الاستيطانية الجديدة إبداء اعتراضها على السلام لدرجة أنها قالت علنا، في جملة أمور، إنها لن تعيد الجولان إلى الجمهورية العربية السورية حتى مقابل هذا الثمن. وتمثل هذه البيانات تصعيدا خطيرا آخر للحالة، ويأتي بمثابة دليل على قرار الحكومة الإسرائيلية قبل عملية السلام، وإزاحة قرارات الأمم المتحدة جانبا، ووقف جميع الجهود الجدية للتوصل إلى سلام عادل وشامل في المنطقة، لا سيما في إطار استعداد الجمهورية العربية السورية العلني لاستئناف هذه العملية بدون شروط.

١٧ - ووجه النظر إلى الأمثلة الواردة في تقرير اللجنة الخاصة (A/60/380) حول كثير من الانتهاكات الإسرائيلية الجارية لحقوق الإنسان في الجولان العربي السوري، وسلب واستغلال موارده الطبيعية، ونهب تراثه الأثري والثقافي. ووصف جهود حكومته لتخفيف وطأة النقص المستمر في المرافق الصحية المتاحة للمواطنين العرب السوريين في المنطقة المحتلة. وبما أن هؤلاء المواطنين مصرون على أن الاحتلال يجب أن ينتهي في نهاية المطاف، ويجب أن تعود الأرض إلى أصحابها الحقيقيين، فإنهم يواصلون رفض جميع أشكال الاحتلال وفرض الهوية الإسرائيلية.

١٨ - وكما يتضح من البيان الذي أدلى به مراقب فلسطين، فإن الحالة المأسوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تتفاقم بسبب انتهاكات إسرائيل الصارخة لحقوق الإنسان والقانون الدولي، على النحو المفصل في تقرير اللجنة الخاصة. وإن انسحاب المستوطنين والقوات الإسرائيلية من غزة هو مجرد الخطوة الأولى؛ فتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالصراع العربي الإسرائيلي ضروري، بالإضافة إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، وعودة اللاجئين الفلسطينيين. وقد حان الوقت للمجتمع الدولي لكي يتخذ موقفا حاسما يتصل بهذه القرارات، التي لم يتم تنفيذها لأسباب واضحة للجميع، لا سيما بسبب الدعم والحماية الليبرالية غير المحدودة التي يتيحها البعض للمعتدي الإسرائيلي على الدول العربية. وقد عبّرت الجمهورية العربية السورية مرارا وتكرارا عن التزامها بالتوصل إلى سلام عادل وشامل، وتواصل المطالبة بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، فضلا عن ضمان الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، انضمت بجدية إلى مفاوضات السلام خلال فترة تزيد عن العقد من الزمن. ويتنافى السلام مع الاحتلال وأي خطوات لتعزيزه. وعليه تناشد الجمهورية العربية السورية المجتمع الدولي إدانة الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة وتطالب بتخلي الحكومة الإسرائيلية عن سياساتها التوسعية وسياسات الضم والاستيطان. وتدعو أيضا مجلس الأمن إلى تنفيذ قراراتها عن الصراع في الشرق الأوسط دون انتقائية أو ازدواجية المعايير.

١٩ - تولت السيدة أنغيانو رودريغيز (المكسيك)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

٢٠ - **السيد حسن** (الأردن): قال إن وفده يدعم التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة، التي ينبغي أن تواصل عملها إلى أن ينتهي الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ودعا إسرائيل إلى التعاون مع اللجنة الخاصة لكي تعزز عملها وللتأكد من أن نتائجها تشمل وجهات نظر جميع الأطراف المعنية. وخلال السنوات الخمس الماضية، أعاد وفده التأكيد على ضرورة استئناف عملية السلام. غير أنه في كل مرة تخف فيها حدة التوترات، يرجع الطرفان إلى العنف. والمشكلة هي أن الاحتلال الإسرائيلي مستمر والظروف المعيشية الفظيعة المفروضة على الشعب الفلسطيني تجعلهم يفقدون كل أمل تقريبا في إيجاد حل يحقق أمانيهم ويضمن حقوقهم في الحياة

حياة كريمة. غير أنه على الرغم من التوقعات المتشائمة الظاهرة، من الأهمية بمكان التحلي بالموضوعية والإيجابية حيثما يكون ذلك ممكنا.

٢١ - وأضاف أن انسحاب إسرائيل من قطاع غزة خطوة مهمة يمكن الاستفادة منها في تنفيذ خارطة الطريق وإتاحة الفرصة لإعادة تنشيط عملية السلام التي تحتاج إلى إرادة سياسية حقيقية. ومن المؤسف أن عددا من النتائج المعروضة في الخارطة لم تتحقق، على الرغم من الجهود التي بذلتها اللجنة الرباعية وجميع الأطراف المعنية. وإن استئناف إسرائيل للأعمال العسكرية، والقتل خارج نطاق القانون، والتدابير التعسفية ضد الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى انتهاكها المستمر لاتفاقية جنيف الرابعة لا يساعد على حل الأزمة أو العودة إلى عملية السلام. وإنه لا يدين أي طرف بشكل خاص بقدر ما يدين العنف وانتهاك التفاهم الذي تم التوصل إليه في شرم الشيخ، وجميع الأعمال التي تعرقل التقدم السياسي. ويدين قتل جميع المدنيين الأبرياء، ويدعو إلى الامتثال لهذا التفاهم، والتمسك بالهدنة، ووقف العنف، وممارسة ضبط النفس من جانب إسرائيل بصفة خاصة. والسلطة الفلسطينية في سبيل إعادة تنظيم وإصلاح جهازها الأمني، وينبغي لإسرائيل أن تساعد وتعزز هذه العملية بدلا من عرقلتها أو تقويضها من خلال ردود الفعل العشوائية أو رفض الاقتراحات البناءة الرامية إلى تعزيز قوات الأمن الفلسطينية. وفي هذا السياق، تثني حكومته على الجهود الإصلاحية التي قام بها الرئيس محمود عباس والتزامه بدفع العملية السياسية قدما.

٢٢ - وأضاف أن الانتهاكات الإسرائيلية التي لا تحصى لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف واضحة في تقرير اللجنة الخاصة. وإن الظروف الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة حرجة الآن نتيجة لذلك، وقد تفاقمت بسبب استمرار بناء الجدار الفاصل، الذي ترتبت عليه عواقب فورية بالنسبة لبلده، مما يهدد أمنه. وعليه من الأساسي بالنسبة لإسرائيل أن تحترم فتوى محكمة العدل الدولية المتصلة ببناء الجدار. وأشار إلى بعض الالتزامات التي لا يزال يتعين على الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني تنفيذها في إطار خارطة الطريق والتفاهم الذي تم التوصل إليه في شرم الشيخ، وأضاف أن إسرائيل ينبغي أن تكف عن مواصلة أنشطتها الاستيطانية في الجولان السوري المحتل، وزرع الألغام، وتعريض حياة السكان العرب للخطر. وخلاصة القول، إن السلام في الشرق الأوسط لن يتحقق حتى ينتهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومرجعية مدريد، والمبادرة السلمية العربية. وبالمثل، ينبغي أن تفي جميع الأطراف بالتزاماتها في إطار خارطة الطريق. وإن الانسحاب من غزة خطوة أولى نحو تحقيق الرؤية المتمثلة في الحل القائم على دولتين.

٢٣ - **السيد العبد** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن البيانات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة (A/60/380) تعكس مدى الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان الأساسية للأشخاص الذين يعيشون في الأراضي العربية المحتلة. وخلال السنوات الخمس الماضية، كانت قوات الاحتلال الإسرائيلي مسؤولة عن جرائم الحرب المنهجية، وإرهاب الدولة ضد المدنيين العرب في هذه الأراضي، مستخدمة الأسلحة المتطورة والمقاتلات، وقتل حوالي ٠٠٠ ٤ شخص، بمن فيهم الأطفال والنساء والشيوخ، وتشويه عشرات الآلاف الآخرين. وتواصل إسرائيل قتل المدنيين، وفرض العقاب الجماعي، والإعدام خارج نطاق القضاء، وتدمير آلاف من المنازل، وحجز وتشريد عشرات الآلاف من السكان منتهكة بشكل صارخ جميع القوانين الدولية والإنسانية، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، المنطبقة على هذه الأراضي التي لا تزال خاضعة لسيطرة إسرائيل العسكرية عبر حدودها وخطوطها

التجارية، وذلك حتى بعد انسحاب إسرائيل من غزة وإجلاء عدد من مستوطناتها من الجزء الشمالي من الضفة الغربية.

٢٤ - وإذ تتجاهل الحكومة الإسرائيلية بشكل فاضح القانون الإنساني الدولي، والاتفاقيات الدولية، وجميع القرارات الدولية ذات الصلة التي تطالبها بالانسحاب من الأراضي التي احتلها منذ عام ١٩٦٧ وإزالة الجدار الفاصل، لا تزال تمدد الجدار وتصادر الأرض والمياه، وتردم الأراضي الزراعية وتقيد حركة الفلسطينيين كجزء من خطتها المتعمدة لجعل الحالة الاقتصادية والاجتماعية تتفاقم، وإرغام الفلسطينيين على مغادرة ديارهم، وتوسيع الأراضي التي تحت سيطرتها.

٢٥ - وأدت السياسات الإسرائيلية إلى خسائر فادحة للاقتصاد الفلسطيني، فوصلت البطالة بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة إلى معدل ٢٦ في المائة، ويعيش ٦٤ في المائة من السكان تحت خط الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، حدث تدهور في الخدمات الصحية والتعليمية، وأصبحت مياه الشرب شحيحة. وأدت كل هذه العوامل إلى انتشار سوء التغذية بين الأطفال إلى حد يثير الذعر.

٢٦ - واستمرت إسرائيل أيضا في احتلالها للجولان العربي السوري منتهكة بذلك حقوق السكان العرب فيه. وإن توسعها المتعمد وفرضها للثقافة اليهودية على المنطقة يهدف إلى محو الهوية العربية للسكان منتهكة بذلك بشكل صارخ القرارات الدولية ذات الصلة.

٢٧ - وأعاد وفده تأكيد دعمه للشعب الفلسطيني في كفاحه ضد الاحتلال الإسرائيلي ولحقه في تقرير المصير وإنشاء دولة فلسطين المستقلة والقدس الشريف عاصمة لها. وحث وفده المجتمع الدولي على إرغام إسرائيل على إنهاء عدوانها والمذابح التي ترتكبها في حق الشعب الفلسطيني على الفور والتقيد بالأحكام ذات الصلة للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، والامتثال لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وفتوى محكمة العدل الدولية.

٢٨ - ويحث وفده أيضا الأمم المتحدة على اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الشعب الفلسطيني وتقديم المساعدة الإنسانية إليه، ومواصلة دعم عمل اللجنة الخاصة الذي يرمي إلى إزالة الاحتلال الإسرائيلي بشكل كامل وتحقيق تسوية عادلة وشاملة ودائمة لمشكلة الشرق الوسط.

٢٩ - السيد أليف (أزربيجان) استأنف رئاسة الجلسة.

٣٠ - **السيد عادل** (مصر): قال إن الحكومة الإسرائيلية، كما جاء في تقرير اللجنة الخاصة وتقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان (A/60/271)، لا تحترم حقوق الإنسان للشعب العربي في الأراضي المحتلة، حيث تنتهك ممارساتها جميع صكوك وأعراف حقوق الإنسان. وإن الآمال التي كانت معقودة على الانسحاب الإسرائيلي من غزة قد تبددت في ضوء التحول التدريجي لغزة إلى سجن كبير بعد القطع المتعمد لصلاتها بالعالم الخارجي، وحظر التجول، وإغلاق القطاع، والعقوبات الجماعية، وبناء الجدار الفاصل، والتوسع في المستوطنات في الضفة الغربية، ومحو الطابع الفلسطيني للقدس. ويرمي الجدار الفاصل إلى عزل الشعب الفلسطيني وهدفه النهائي هو القضاء على وحدته السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس حجج أمنية زائفة لا علاقة لها بما يحدث على أرض الواقع. وعليه، فإنه يؤيد التوصية التي تفيد بأن الجمعية العامة ينبغي أن ترصد تنفيذ فتوى محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة (دإ-١٠/١٥). وقد فرضت أيضا القوة القائمة بالاحتلال قيودا على حركة الشعب الفلسطيني، ومنعته في كثير من الأحيان من أداء واجباته الدينية وحرمته من كثير من حقوقه الأساسية المكفولة في صكوك حقوق الإنسان الدولية. ومنذ بناء الجدار مثلا، لم يعد يسيطر الفلسطينيون على مواردهم

الاستراتيجية والحيوية مثل الماء والكهرباء، التي تم تحويل إمداداتها لصالح المستوطنين الإسرائيليين. وتواصل أيضا إسرائيل اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية وإجراءات تهدف إلى تغيير الطابع والوضع القانوني للجولان السوري المحتل. ولم يتم تحقيق نتائج إيجابية من جراء هذه السياسات التي أخفقت كذلك في تحقيق هدف إسرائيل الأمني المرغوب فيه، بل سبب في تفاقم الظروف المعيشية المتردية للشعب الفلسطيني وعزز تصميمه على اكتساب حقوقه الكاملة، لا سيما الحق في تقرير المصير. وإن خطة فك الاشتباك والانسحاب من غزة كانت الخطوة الأولية التي ينبغي أن تتبعها خطوات أخرى على أساس خارطة الطريق والرؤية المتمثلة في الحل القائم على دولتين. وإن الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي والتنفيذ المضمون من جانب كل طرف لالتزاماته أمر أساسي من أجل تحقيق هذه الغاية. وسوف تواصل مصر العمل بشكل مثابر مع جميع الأطراف من أجل تحقيق هذه الغاية ومن أجل إنشاء سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط.

٣١ - **السيد العتيبي** (الكويت): قال إن المعاناة التي يمر بها الشعب الفلسطيني بسبب الممارسات الإسرائيلية التعسفية وغير الإنسانية المفصلة في تقرير اللجنة الخاصة قد تفاقمت بسبب بناء الجدار الفاصل الذي عرض التقرير بشكل صريح عواقبه السلبية. وإن استمرار إسرائيل في هذه الممارسات وتصميمها على متابعة بناء الجدار متجاهلة قرارات الأمم المتحدة وفتوى محكمة العدل الدولية يشكل انتهاكا صارخا للقانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة. وتمثل الممارسات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل التي يدينها انتهاكا مماثلا. وإن الجهود التي تبذلها اللجنة الرباعية ومختلف الأطراف الإقليمية والدولية، على الرغم من أهميتها، إلا أنها أخفقت للأسف في إيقاف الحكومة الإسرائيلية عن متابعة سياساتها بشكل عنيد ووضع حد لرفضها التصرف بطريقة متمدنة ومعقولة. ويمثل انسحاب إسرائيل من قطاع غزة الخطوة الأولى التي ينبغي أن تتبعها خطوات أخرى، لا سيما الخطوات التي ترمي إلى التأكد من وضع حد لسيطرة إسرائيل على نقاط العبور والمجال الجوي وإزالة جميع القيود المفروضة على إعادة فتح ميناء غزة ومطارها. فينبغي لإسرائيل أن تكمل انسحابها بوضع حد لاحتلال جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المتبقية.

٣٢ - وأعاد تأكيد موقف الكويت القوي والمبدئي دعما للشعب الفلسطيني في كفاحه للحصول على حقوقه المشروعة في الحكم الذاتي وإنشاء دولة مستقلة على أرضه، والقدس عاصمة لها. وأعاد أيضا تأكيد دعمه المستمر لعمل اللجنة الخاصة، التي ينبغي أن تواصل عملها إلى أن يحين ذلك الوقت الذي ينتهي فيه الاحتلال الإسرائيلي بشكل كامل. وأضاف أنه يؤيد التوصيات والنتائج الواردة في تقرير اللجنة الخاصة ودعا الحكومة الإسرائيلية إلى تنفيذ تلك التوصيات والتعاون مع اللجنة الخاصة. ودعا كذلك المجتمع الدولي إلى فرض ضغوط أكبر على الحكومة الإسرائيلية من أجل إقناعها على وقف انتهاكاتها الصارخة للقانون الإنساني الدولي في الأراضي المحتلة، والوفاء بالتزاماتها في إطار خارطة الطريق، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الوسط.

٣٣ - **السيد لا روزا دومينغيز** (كوبا): أعاد تأكيد دعم وفده الكامل للجنة الخاصة التي قدمت باستمرار إلى المجتمع الدولي معلومات قيمة عن الإساءات التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني في أرضه تحت الاحتلال الإسرائيلي. وتلخيصا للاهتمامات الموجهة إلى إسرائيل في تقرير اللجنة الخاصة قال إن شعبا بأكمله قد تعرض للمذابح الصارخة والمنهجية في الوقت الذي لا يستطيع فيه المجتمع الدولي، ويده مقيدة، تنفيذ التدابير الفعالة. فقد تم اللجوء ٣٠ مرة إلى استخدام أو التهديد باستخدام حق النقض في مجلس الأمن

ازاء مشاريع قرارات ترمي إلى إيجاد نهج متوازن للحالة. وإن المعايير الازدواجية الاعتيادية وممارسة أو التهديد بممارسة حق النقض من جانب أحد الأعضاء الدائمين وضع مجلس الأمن في حالة من الجمود بشأن هذا الموضوع.

٣٤ - فلم يكتف أحد الوفود في الماضي بالإدلاء ببيانات مشينة في اللجنة الخاصة معلنا أن أحد أهدافه هو وضع حد لهذه اللجنة بل قام بنشر هذا الهدف على صفحة من صفحاته على شبكة الإنترنت وفي الوثائق الرسمية، ومن ثم أظهر عدم احترامه لحياة وحقوق الشعب الفلسطيني. وقد بدأ الآن في إصدار بيانات خطيرة داخل المنظمة حول الحاجة المزعومة إلى إزالة بعض الكيانات التي تم إنشاؤها للمساهمة في حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. وإن وفده يخشى أن ذلك يمكن أن يمتد ليشمل كيانات أخرى مثل اللجنة الخاصة، وعليه فإنه يدين مرة أخرى هذه البيانات.

٣٥ - وكما جاء في التقرير، فإن الآمال التي أثارها فك الارتباط من جانب إسرائيل في قطاع غزة قد تلاشت مع استمرار الاحتلال العسكري للضفة الغربية، وتمديد الجدار الفاصل، وانتهاكا حرية الحركة، ووجود عدد هائل من الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، والتوسع المستمر في المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية وصمت المجتمع الدولي وعدم قيامه باتخاذ أي إجراء إزاء عدم الامتثال لفتوى محكمة العدل الدولية. فينبغي ألا تقع اللجنة ضحية الخداع الناجم عن الانسحاب الأخير من جانب واحد للقوات الإسرائيلية من غزة أو جلاء المستوطنات اليهودية في المنطقة. فهي لا تشكل بداية نهاية سياسات إسرائيل القائمة على الإبادة الجماعية، ولا تبشر بحل نهائي لقضية فلسطين. فما زالت إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال، تسيطر على المجال الجوي، والحدود البرية، والمياه الإقليمية.

٣٦ - وختاما، أعاد تأكيد دعم كوبا لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في دولة مستقلة ذات سيادة والقدس الشرقية عاصمة لها. وطالب بالعودة غير المشروطة لجميع الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل وأكد على عدم شرعية جميع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. وتستطيع الشعوب العربية أن تعتمد على الدعم الكامل للشعب الكوبي في مسعاه لتحقيق سلام عادل غير مشروط وشامل ودائم.

٣٧ - **السيد مهد رادزي** عبد الرحمن (ماليزيا): قال إن تقرير اللجنة الخاصة يتضمن روايات مثيرة للقلق عن مستويات لم يسبق لها مثيل من الدمار المادي في الأراضي العربية المحتلة، فضلا عن فقدان الفلسطينيين لسيطرتهم على الموارد الاستراتيجية ووحدة أراضيهم بسبب الجدار الفاصل، والطرق المغلقة، ونقاط التفتيش، واعتداء المستوطنات الإسرائيلية. وقد سببت سياسات وممارسات الحكومة الإسرائيلية مزيدا من التفاقم لحالة الفلسطينيين الإنسانية وحقوق الإنسان الخاصة بهم الخطيرة أصلا.

٣٨ - وأضاف أن استمرار إسرائيل رفض التعاون مع اللجنة الخاصة وفاء بولايتها غير مجد، من حيث أنه يحرمها من فرصة شرح موقفها إلى اللجنة الخاصة. وإن رفض إسرائيل الامتثال لطلب الأمين العام الحصول على معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ قرارات الجمعية العامة الخمسة ذات الصلة أمر يثير القلق أيضا. وإن موقف إسرائيل السلبي والوضع الذي تتخذه يؤكد أن إسرائيل تمنع بشكل متعمد المجتمع الدولي من اكتشاف الحالة الإنسانية الحقيقية وحالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. ونظرا لجهود اللجنة الخاصة الدقيقة وحرصها على الاستقلال والنزاهة والدقة في عملها، لا يمكن لإسرائيل أن تتهمها بالانحياز في تقاريرها. وفي هذا الصدد، يوجه نظر إسرائيل إلى النتائج الواردة في الفقرة ١١٦ من تقرير اللجنة الخاصة (A/60/380).

٣٩ - وأضاف أنه يجب أن يوضع حد لمدى وأسلوب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والمعاناة التي يسببها الاحتلال الإسرائيلي. فهي تشكل انتهاكات خطيرة لميثاق الأمم المتحدة، والاتفاقيات الدولية القديمة العهد والأخيرة، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويجب على إسرائيل أن تفهم أنها ليست فوق القانون ويجب أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي شأنها في ذلك شأن أي عضو آخر في الأمم المتحدة.

٤٠ - وإن الدمار الجاري الناجم عن الجدار الفاصل عامل آخر يقوض الحقوق الإنسانية وحقوق الإنسان للسكان، ويجعل الأراضي سجنا كبيرا في الهواء الطلق لا مثيل له في العصر الحديث. ومما لا شك فيه أن الجدار هو عبارة عن ضم إقليمي تحت ستار الدفاع عن النفس والأمن. ويجب على إسرائيل أن تمتثل لفتوى محكمة العدل الدولية ولقرار مجلس الأمن (دإ-١٠/١٥) الذي يدعو إسرائيل في جملة أمور إلى دفع تعويضات عن الأضرار الناجمة عن بناء الجدار.

٤١ - إن فك ارتباط إسرائيل من قطاع غزة ومن أجزاء في الضفة الغربية خطوة إيجابية في عملية السلام، ولكن التدابير القمعية القاسية ضد الفلسطينيين ازدادت مع الانتفاضة الثانية، بما في ذلك حالات الإعدام الأخيرة في غزة، كما أضرت بالسكان الذين يعانون من الحرمان والظلم. وتثبت القوانين التقييدية الكثيرة التي وضعتها إسرائيل رغبة القوة القائمة بالاحتلال في السيطرة بصورة منهجية على حياة سكان الأراضي المحتلة وتنظيم حياتهم وإخضاعهم لإرادتها. ويجب على المجتمع الدولي أن يعرب عن سخطه لاستمرار تطبيق هذه القوانين، ويجب أن يستكشف طرقا أخرى لتدارك الحالة دون تأخير.

٤٢ - وحث الدول الأعضاء على الاتصال بوسائط الإعلام فيها ومنظمات المجتمع المدني فيها لكي تهتم بقضية فلسطين. وفي هذا الصدد، رحب وفده بنشر إدارة شؤون الإعلام بيانات منتظمة عن الأحداث التي تقع في الأراضي المحتلة في أجهزتها العالمية وعلى نطاق المنظومة، ويوصي بتوسيع نطاق هذه الأنشطة. وإن ماليزيا بوصفها رئيسة حركة بلدان عدم الانحياز تزعمت تعبئة الرأي العام العالمي واستفادت في عملها ذلك من الحركة العالمية لمناهضة الفصل العنصري وذلك من أجل زيادة الوعي بتعقيد قضية فلسطين والحالة في الأراضي المحتلة. وقد نظمت المنظمة الماليزية غير الحكومية "ماليزيا السلام" مؤتمرا دوليا عن السلام في فلسطين في كوالالمبور في آذار/مارس، وقامت وسائط الإعلام الماليزية بتغطية التطورات هناك تغطية واسعة.

٤٣ - وأضاف أن الأمل ضعيف عند الفلسطينيين والعرب في الأراضي المحتلة في إيجاد حل لمحنتهم من خلال تنفيذ خارطة الطريق قد تلاشى هذا الأمل مع رفض إسرائيل الامتثال لأحكام خارطة الطريق. وآمالهم الآن معقودة على المجتمع الدولي، الذي ينبغي ألا يتجاهلهم. ويجب أن يبذل قصارى جهده للتأثير على إسرائيل لكي تغير سياساتها ويجب أن يحرص على أن تنفذ وترصد جميع الأطراف المعنية توصيات اللجنة الخاصة.

٤٤ - وأضاف أن اللجنة الخاصة هيئة مستقلة لا غنى عنها يمكن أن تقدم إلى المجتمع الدولي معلومات مباشرة عن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. ويجب أن يسمح لها بمواصلة ولايتها، إلى أن تنتهي انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان وينتهي الاحتلال. وحث الدول الأعضاء على دعم مشاريع القرارات ذات الصلة كما فعلت في السابق.

٤٥ - **السيد بيشوري** (الهند): قال إن فك ارتباط إسرائيل من قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية خطوة أولى ملحوظة نحو ما يؤمل أن تكون تسوية متفاوض عليها مقبولة بصورة

متبادلة تمشيا مع خارطة الطريق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ونحو إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة وصالحة للبقاء في نهاية المطاف داخل حدود محددة تحديدا جيدا وآمنة، وفي سلام مع إسرائيل. ومع ذلك تدين الهند بشكل لا لبس فيه استمرار وجود حالة متقلبة تتخللها أعمال إرهابية وتدابير انتقامية قاسية بشكل مفرط. ويجب على جميع الأطراف أن تمارس ضبط النفس، وتنبذ العنف، وتعود إلى مائدة المفاوضات. وإن حرمان الفلسطينيين من الحق في تقرير المصير هو أيضا حرمان الإسرائيليين من الحق في الحياة: فنحن بصدد مفهومين راسخين يجب تحييدهما.

٤٦ - وأضاف أن اللجنة الخاصة ركزت على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في تقريرها (A/60/380) الذي وجه النظر إلى انتهاكات الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للشعب في الأراضي المحتلة، وقد تم التستر على هذه الانتهاكات في كثير من الأحيان لمصلحة القوة أو السياسات الجغرافية. وقد أصبحت حياة هؤلاء الناس صورة مجازية وحقيقية للبؤس والظلم، وأصبح مفهوم الوطن فيها مدعاة للسخرية.

٤٧ - وإن بناء الجدار الفاصل ينتهك كل حق من حقوق الفلسطينيين. ولا يمكن لأحد أن يعترض على بناء الجدار في المناطق الممتدة على الخط الأخضر، ولكن التعدي على الأرض الفلسطينية والمصالح الفلسطينية سبب معاناة كبيرة للشعب، وسبب في تفاقم الحالة. وإذا تم السماح لبناء الجدار بأن يستمر، فإن ذلك من شأنه أن يهدد بإصدار حكم مسبق على نتيجة المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي بين الطرفين. وعليه فإنه يعيد تأكيد النداء الموجه إلى إسرائيل بأن تضع في الاعتبار بصفة خاصة قرار الجمعية العامة (دإ-١٠/١٥) الذي يستند إلى فتوى محكمة العدل الدولية والذي يفيد بأن الجدار يتنافى مع القانون الدولي.

٤٨ - ومما يسبب قلقا مماثلا القيود المفروضة على حرية حركة الفلسطينيين لأن ذلك من شأنه أن يمنعهم من الوصول إلى أعمالهم، والحصول على الزق، والسلع والخدمات الأساسية، كما أنه يعرقل بصفة خطيرة قدرة الوكالات الإنسانية للأمم المتحدة، لا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، من تقديم الخدمات الأساسية. وتدعو الهند إسرائيل إلى إظهار ضبط النفس وألا تعمل أي شيء من شأنه أن يجعل محنة الشعب الفلسطيني الإنسانية والاقتصادية تتفاقم.

٤٩ - وأضاف أن دعم الهند للقضية الفلسطينية والوطن الفلسطيني كان دائما قويا. وقدمت الهند المساعدة المادية والتقنية إلى الشعب الفلسطيني لمساعدته على تحقيق الحكم الذاتي وبناء الدولة في مجالات مثل برمجيات الاتصالات اللاسلكية، والأدوية، والتعليم العالي والتدريب، وتعهدت الهند في الآونة الأخيرة بتقديم ١٥ مليون دولار إلى السلطة الفلسطينية. والهند ملتزمة بإيجاد حل متفاوض عليه قائم على دولتين يتفق عليه الطرفان، ويؤدي إلى إيجاد دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة تتمتع بوحدة الأرض وصالحة للبقاء جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. وتعيد الهند التأكيد على أن خارطة الطريق هي الإطار الأساسي الذي يسمح بالوصول إلى حل مبكر، بنية حسنة، للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.